



اسم المقال: تطور التعليم العالي وإستراتيجية المعرفة ... العراق انموذجاً

اسم الكاتب: أ.م.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي، م. علي ياسين عبد الله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1000>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 13:23 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تطور التعليم العالي وإستراتيجية المعرفة العراق نموذجاً

أ.م.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي

عميد كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

م. علي ياسين عبد الله

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ملخص البحث

إنطلاقاً من التحديات الجديدة التي فرضتها سياسة العولمة الاقتصادية والثقافية والتطورات التكنولوجية التي حذرت في السنوات الأخيرة خصوصاً على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول العالمي باتجاه مسارات اقتصادية جديدة كان من أهمها اقتصاد المعرفة والذي أثبت جدوى اقتصادية كبيرة في العديد من الدول خصوصاً في تلك التي لا تتمتع بموارد اقتصادية كافية ، وانطلاقاً من دور التربية والتعليم العالي في تحفيز الشعوب للدخول إلى العصر الجديد، وفي تحسين مستويات التنمية البشرية وتعزيز الامن القومي للدول، كان لابد من العمل على تحسين جودة التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص، ومواعيده للمجتمع ولسوق العمل، والعمل على وضع سياسة وطنية عامة ورؤية خاصة لفروع التعليم العالي وتحديد اهدافه، واتباع منهجية عمل تساعده في تنفيذ الاهداف الموضوعية والمنبثقة عنها وذلك للمساهمة في التنمية البشرية الشاملة للمجتمع وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي .

إن دراسة واقع التعليم العالي في المنطقة العربية، يؤشر بوجود جملة من التحديات، منها ارتفاع نسبة الأمية، وضعف الانتساب إلى المؤسسات التعليمية، حيث أصبح مدعاه استثناء وضرورة فرضت نفسها كواقع للاتجاه والأخذ بأسباب هذه الظاهرة لمواجهتها وإيجاد الحلول الموضوعية لها، مع ذكر أن هناك تفاوت واضح ما بين الدول العربية من حيث انتشار هذه الظاهرة، حيث تتركز ما بين الدول الفقيرة لتصل إلى ٦٠٪ وتتحسر إلى حد ما في الدول الغنية لتصل إلى ١٠٪، ويعود سبب ذلك إلى ضعف اهتمام الحكومات العربية بهذا الجانب مما يدفع الكثير من مواطنيها إلى ترك فرص التعليم والالتحاق بسوق العمل .

وللتقليل من وطأة هذه الظاهرة كان لزاماً علينا تبني مجموعة من استراتيجيات المعرفة من أجل الوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي إلى التنمية الشاملة المرجوة، من أجل تحويل الدافعية أو الحافزية سواء لشخص ما أو مؤسسة ضمن الخطط الموضوعية المعدة إلى أهداف، وهو غاية العمليات التعليمية ضمن الأهداف الشخصية أو المؤسسية للوصول إلى مجتمع المعرفة المنشود .

المقدمة

يعد التعليم أحد أهم عناصر التنمية البشرية ومن أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة وهو الوسيلة الفعالة لخاتمة الفقر والجهل والتطرف والحد من الأزمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية وتأمين الاستقرار، وبواسطة التعليم يمكن تزويد الفرد بالمعرفة التي تؤمن له العيش الكريم ومتنه القدرة على استنباط الحلول والتفكير المنطقي لمعالجة أموره اليومية وبدون التعليم تنتشر الأمية ويعم السلوك العشوائي للفرد وعدم القدرة على مراقبة الأمور بشكل منطقي واستنباط الحلول لها لذلك ركز معظم علماء الاجتماع وخبراء التنمية على التعليم كوسيلة لخاتمة الفقر والجهل كعنصر اساسي في التنمية البشرية والاقتصادية لهذا كان لزاماً على كافة المؤسسات التعليمية في جميع دول العالم تبني استراتيجيات مواجهة الأزمات التي تحيط بعملية التعليم والنهوض بواقعها من خلال تنمية القدرات العقلية وصقل الموهاب. وبعد العراق من الدول التي أولت أهمية للنهوض بواقع المؤسسات التعليمية وتمثل ذلك من خلال جملة من استراتيجيات التعليم المتّبعة التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي منذ نشأتها وحتى عام ٢٠٢٠ ، وبالتالي لكي تكون الرؤية واضحة فحري بنا عدم تجاهل أو إغفال معظم الاستراتيجيات التعليمية المتّبعة في المنطقة وخصوصاً في الوطن العربي، على اعتبار أن العراق والأقطار العربية يشكلان وحدة تعليمية واحدة، وبالتالي فإن التأثير والتأثير بشقاقة المعرفة هو الصفة المميزة لها بالإضافة إلى أنه يمثل قاسماً مشتركاً بينهما. إن استعراض الاستراتيجيات التعليمية المتّبعة سواء في الوطن العربي أو العراق يؤمن الوصول إلى الهدف المتواحة من خلال تحليل أهم المحاور التي تعد الركائز الأساسية في تنمية القدرات من أجل الوصول إلى مجتمع المعرفة الذي هو غاية العملية التعليمية.

الباحثان

المبحث الأول

البعد الزماني المكاني لواقع التعليم العالي في العالم والوطن العربي

أولاً : تطور التعليم وظهور الجامعات

شهد التعليم تطوراً على مدى التاريخ ، لذا كانت الحاجة إلى الوسيلة المناسبة لتحقيق هذا التقدم العلمي و توسيع الأفاق والابتكار وبالتالي تحقيق مزيد من التنمية البشرية والاقتصادية حاجة ملحة، وعلى مدى التاريخ كان للعلماء دور في تحديد سياسات الدول وقدموا المشورة لقادتها واتخاذ الكثير من القرارات فللذهب إلى الحرب كان يتم استشارة علماء التجيم والأبراج، ولا تخاذ قرار سياسي أو اقتصادي كان يتم استشارة علماء لعبوا دور الوزراء. وقيل أن والدة الإسكندر المقدوني قامت بمناجاة ربهما عند ولادته بالدعاء التالي "ربنا لا تعطيه علماً يخدم الناس به وأعطيه سلطاناً يخدم الناس به" فالعلم كان دوماً في خدمة البشرية وكان للعلماء المشورة والحكمة في اتخاذ القرارات^(١).

و مع هبوط الوحي على النبي محمد "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ" و ظهور الإسلام أصبح العلم الوسيلة المناسبة لنشره وحفظ القرآن وتلقينه للناس ومحاربة الجاهلية السائدة، فانتشرت عمليات التدريس وحلق طلاب العلم والمعرفة حول أساتذتهم ليتعلموا قراءة القرآن وتعاليمه وليحصلوا على بعض المعرفة في شؤون الدين والدنيا وقد رافق العلماء العرب قادة المسلمين في حروبهم وعملوا بأوامر الخلفاء في نقل المعارف وترجمتها وتدوينها، وكان بيت الحكمة الذي أسسه الخليفة المأمون مؤسسه قائمة بذاتها ومدرسة ينهل منها الطلاب علومهم وفي عهده أسس ثابت بن قرة أول مدرسة للرياضيات والتجييم وكانت هذه المدرسة نواة لنشأة وتطور المدارس المتخصصة التي كانت بمعظمها تتمحور حول أستاذ يحوط به مجموعة من التلاميذ، وهكذا نشأت مدارس ابن سينا والفارابي والخوارزمي وغيرهم، ومع غروب الدولة الإسلامية حمل

الغرب راية التقدم العلمي مستفیدین من التجربة العربية والإسلامية في نشر العلم والمعرفة وانتشرت لديه المدارس الدينية على غرار الدولة الإسلامية إلا أن تقدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وال الحاجة المتزايدة إلى كتبة ومحاسبين دفع الكثير إلى اللجوء إلى مراكز التعليم المنتشرة في المجتمعات الدينية للحصول على معرفة محددة تؤمن لهم وظيفة عمل ووسيلة عيش.

ثانياً: تطور التعليم في الوطن العربي والعالم الإسلامي

وكما ذكرنا حت الإسلام بشدة إلى طلب العلم والمعرفة فأول كلمة نطق بها الوحي كانت "أقرأ" ، " وقل رب زدني علما " كما طلب النبي محمد "صلى الله عليه وآله وسلم " من المسلمين المشابرة على التعلم بقوله "اطلبوا العلم ولو في الصين " وفرض العلم جزية على الأسرى من غير المسلمين وتحريرهم في مقابل تعليم مسلم مما ساهم في تطور الحضارة الإسلامية والعربية وفي تحقيق تقدم كبير في مجالات الترجمة والرياضيات والطب والكيمياء والفيزياء وفي الفلسفة والموسيقى وفي غير ذلك وتعود مدارس المساجد إلى بدايات ظهور الإسلام، وكان هدفها تعليم القرآن ونشر تعاليم الإسلام وفي القرن التاسع تحولت إلى وقفيات ذات مقصد ديني تستخدم أموال الوقف لبناء مقررات التعليم ودفع أجور الأساتذة وتأمين معيشة الطلاب. ومن المعلوم أن الفيلسوف الإمام الغزالى قد التحق بمدرسة في " طوس " في سبعينيات القرن الحادى عشر وتلقى هناك تعليمه بالإضافة إلى الطعام والإقامة دون مقابل لذا كان من المتوقع أن ينادر الوطن العربي العالم الإسلامي إلى اتخاذ خطوات حاسمة باتجاه العلم الحديث قبل الأوربيين بوقت طويلاً ونشير إلى تطور المدارس في العالم الإسلامي حتى القرن الثاني عشر لينتقل بعد ذلك هذا التطور إلى المجتمعات الغربية حيث بدأت المدارس بالانتشار والتتطور داخل الكاتدرائيات حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم كما انتشر في العالم الإسلامي ما يسمى "المجلس" وهو كنایة عن مكان داخل المسجد الذي يجلس الأستاذ و تلامذته الذين يتبعونه بعد ذلك انتقلت "المجالس" إلى المكتبات والمستشفيات الإسلامية ومن ثم إلى غيرها من الوقفيات ومن

المعروف أن الكثير من الفقهاء كانوا يتقنون العلوم الأخرى من طب وعلوم وطب وموسيقى وكانوا يمارسون تدريسيها إضافة إلى العلوم الدينية^(٢).

ولقد غلت العشوائية على برامج التدريس الإسلامية في حينه كما غابت عنها الدرجات العلمية ومنح الشهادات واستخدم أيضاً تعبير "الإجازة" أي السماح بنقل المعلومات التي تلقاها التلميذ إلى تلميذ آخر هذا التعبير انبعث من جمع "السند" ومن سلسلة الرواية التي تشهد بصحة المعلومات وإجازة نقلها لذلك ارتبط منح الإجازة بنقل "كتاب" معين أو بتداول مجموعة أحاديث نبوية وكان التلاميذ ينتقلون من أستاذ إلى آخر أو من رجل دين إلى آخر للحصول على إجازات متعددة في مواد مختلفة في الفقه وفي العلوم الدينية وكانت الإجازة تعني للطالب إصدار الفتاوي الدينية وتعليم الفقه لغيره ويرى العلامة "المقدسي" أن الجادلة هي في أصل المنهج الدراسي في الإسلام ووظيفتها تختلف عن الوظيفة التي استخدمها "ايالرد" وغيره من الأوروبيون "للجدل" ونشأت وتطورت الحاجة إلى التوصل إلى إجماع حول العقائد الدينية والفتاوي وكان التلميذ يدون تعليقاته على المعرف التي حصل عليها هو أو من أستاذه ويناقشه فيها ثم تجمع هذه التعليقات في حال تم التوافق عليها لتصبح جزءاً من المادة وهذا ما يسمح للتلميذ بالانتقال إلى مرحلة أعلى ومصاحبة الشيخ أو الأستاذ ومعاونته وهذا ما سمي لاحقاً بالأستاذ المساعد (assistant)^(٣).

ثالثاً : مؤشرات التعليم في العالم

أظهر مؤشر " التعليم للجميع"^(٤) الذي جرى احتسابه لـ ١٢٨٨ بلداً حول العالم أن ٢٥% من الأطفال لا تزال بعيدة عن مرحلة تحقيق التعليم للجميع وما زالت الفتيات تشكلن ٦٠% من المدرسة تحد من إمكانية الالتحاق بالتعليم بالرغم عن إلزامية التعليم في كثير من الدول كما أن ٤٠% من التلامذة لا يحققون المعايير الدنيا في الرياضيات واللغات ويرى بالتقرير نفسه أن العالم سيكون بحاجة إلى أكثر من ١٨ مليون معلم في التعليم الابتدائي بحدود عام ٢٠١٥ وستكون إفريقياً وجنوب الصحراء ومناطق آسيا الشرقية والمحيط الهادئ وآسيا الجنوبية والغربية

بحاجة إلى حوالي ٤ ملايين معلم جديد في المراحل الابتدائية وعلى الرغم من جميع الإجراءات المتخذة للاستفادة من التعليم ما قبل الابتدائي ما زالت مستويات المشاركة أقل من ٧٠٪ في الدول العربية وإفريقيا وفي جنوب الصحراء الكبرى وعلى الصعيد العالمي لا يزال حوالي ٧٧٤ مليون شخص عبر العالم يعانون الأممية أي بمعدل (٥-١) ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع هذا العدد في ١٥ بلد فقط ولا تزال النساء تمثلن ٦٤٪ من الكبار غير المتعلمين عبر العالم وتقدر قيمة الأموال اللاحمة لتحقيق التعليم في دول العالم بحوالي ١١ مليار دولار مما يجعل الأمر صعباً للغاية^(٥).

وفي هذا السياق يرى "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة أن الأولوية في مواجهة التحديات التي تعانيها المجتمعات والدول يكمن في ازدهار "مجتمعات المعرفة الحقيقة" مما سيسمح لنا بمواجهة باطؤ النمو في الاقتصاد وزيادة عدد السكان وتقدمهم في السن وتكون النتيجة مرتكزة على الذكاء والعلوم والتكنولوجيات والتأكد على عملية العلم والتعليم^(٦).

إن تغير المهنة وضرورة الظهور في أفضل حال سيوسع الطلب على التعليم أكثر فأكثر ليتمد على مدى حياة الإنسان. لاشك في أن سكان العالم سيتقدمون في السن ولكن الكائن البشري سيبقى حتى مرحلة متقدمة من حياته في شباب دائم لأنه لن يكتفي من التعليم بالرغم من ارتفاع إجمالي الناتج المحلي العالمي من ٤٠٨٥٠ إلى ١٩١٠ مiliار دولار في العام ٢٠٠٦ فإن الإنفاق على التعليم لم يحظ بنسبة الارتفاع نفسها وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في التعليم في العالم وتعادل ميزانتها المخصصة للتعليم مجموع ميزانيات حكومات في ست مناطق مختلفة من العالم هي الدول العربية وأوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية وآسيا الجنوبية والغربية وافريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وتحصص الحكومات دول آسيا الشرقية والمحيط الهادئ ثاني أعلى حصة من الانفاق الحكومي العالمي على التعليم بنسبة ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لدولها "بعد أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية " ولكنها تستثمر أقل بكثير من حصتها في الموارد المالية العالمية البالغة ٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي على التعليم بينما من هم في عمر الدراسة من إجمالي سكانها حوالي ٢٩٪ وفي آسيا

الجنوبية والغربية يجري انفاق ٧٪ من موارد هذه الدول على التعليم وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي فان الوضع اكثرا توازنا حيث يجري انفاق ٨٪ من الانفاق العالمي على التعليم على ٩٪ من السكان في عمر الدراسة ويعكس الانفاق الحكومي على التعليم أحد المصادر الرئيسية لتمويل التعليم ولا تزال الدول الاقل تقدما "تعتمد على أسر التلامذة والمجتمعات المحلية لسداد شتى التكاليف المرتبطة بالتعليم^(٧). ولدراسة واقع التعليم ودوره في التنمية البشرية يمكن احتساب المؤشرات التالية:

جدول رقم (١)

معدلات الانتساب إلى التعليم ومحو الأمية^(٨)

المعدل الصافي للانتساب إلى الثانوي (%)	المعدل الصافي للانتساب إلى الابتدائي (%)	معدلات محو الامية لدى الشباب (%)	معدلات محو الامية لدى البالغين (%)	الدولة
٥٣	٨٥	٨٥.٦	٧٧٠.١	الدول النامية
٢٧	٧٧	٦٥.٥	٥٣.٤	الدول الاقل نموا
٥٩	٨٣	٨٥.٢	٧٠.٣	الدول العربية
٦٩	٩٣	٩٧.٨	٩٠.٧	دول شرق اسيا والباسيفيك
٦٨	٩٥	٩٦.٦	٨٩.٩	دول امريكا اللاتينية والكاربي
-	٨٧	٧٤.٧	٥٩.٧	دول جنوب اسيا
٢٦	٧٢	٧١.٢	٥٩.٣	دول افريقيا تحت الصحراء
٨٤	٩١	٩٩.٦	٩٩.١	دول وسط اوروبا وشرقيها
٨٧	٩٦	-	-	دول مجلس التعاون الانمائي والاقتصادي
٩٢	٩٦	-	٩٩.١	دول الجل التعاون ذات الدخل المرتفع
-	٩٥	٨٩.١	٩٤.١	الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة
-	٨٧	٨٧.٣	٧٣.٣	الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة
-	٩٦	٦٦.٤	٥٤.١	الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة
٩١	٩٥	-	٩٨.٦	الدول ذات الدخل المرتفع
٧٠	٩٣	٩٦.٨	٩٠.١	الدول ذات الدخل المتوسط
٤٠	٨١	٧٣.٤	٦٠.٨	الدول ذات الدخل المنخفض
٥٩	٨٧	٨٦.٥	٨٢.٤	دول العالم

رابعاً : التربية والتعليم في الوطن العربي : العرب بين الامية والتعلم

يعاني الوطن العربي نسبة عالية من الامية وفي تقرير اليونيسف حول " وضع الاطفال في العالم " تبين انه يوجد ٧٠ مليون امي في الوطن العربي من بينهم اكثر من ٤٥ مليون امرأة و طفل^(٩) ، أي حوالي ربع سكان العرب اميون ويتركز اكبر الاميون في مصر بنسبة ٣٠ % بينما يتوزع ٧٠ % على اربع دول اخرى في السودان والمغرب والجزائر واليمن ويفكك التقرير نفسه أن الانخراط في المدارس الابتدائية ازداد من سنة ١٩٩٦-١٩٨٠ ليترتفع إلى ٨٥ % من عدد السكان في الوطن العربي وفي حال زيادة نسبة الانخراط في المدارس من المعدل نفسه في الدول العربية فإن عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية سيصل إلى ٤٤ مليون عام ٢٠١٠ وفي المقابل فان ١١ مليون طفل في سن المدرسة خصوصا من البنات ما زالوا خارج المدرسة وأن عدد الشبان يفوق كثيرا عدد الفتيات في المدارس الثانوية وعلى صعيد مستوى التعليم الجيد فإنه ما زال مقتضرا على اقلية نخبوية في الوطن العربي من يستطيعون الالتحاق بالمدارس التي توفره تعليما "جيدا" بينما تتحقق الاكشريه بمدارس ذات جودة اقل و يعتبر الفارق عاليا "جيدا" في معدلات الانتساب إلى المدارس والى الجامعات بين الذكور والإناث حيث تفوق نسبة الذكور نسبة الإناث بشكل كبير في الوقت التي تشهد فيه بعض الدول الصناعية والمتقدمة معدلات عكسية حيث يتسرب الذكور من المدارس ويحصلون على درجات علمية اقل فيما تحقق الفتيات نتائج اكاديمية اعلى وفي معظم الدول العربية والاسيوية ودول جنوب الصحراء، حيث بلغ عدد الفتيات اللواتي لم يدخلن المدرسة حوالي ٤٤ مليون فتاة وبينما بلغت نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس في كل من هولندا وطاجيكستان وغيرها مئة في المائة لم تصل هذه النسبة إلى ٨٥ % من الفتيات في بلد غني كالسعودية مثلا " وهو اقل من ذلك في السودان واليمن ومصر والصومال وفي بعض الدول العربية الاخرى^(١٠). وفي مقابل العدد الكبير للامية في الوطن العربي بلغ عدد المخرجين بشهادات جامعية وفي تخصصات مختلفة حوالي ١٥ مليون متخرج منهم اكثر من ٤٠ % حازوا على شهادات بدرجة ماجستير وحتى دكتوراه وهي نسبة لا بأس بها

مقارنة بدول أخرى متقدمة كالولايات المتحدة حيث أن ٢٠٪ من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه^(١١).

خامساً : الانتساب إلى التعليم في الوطن العربي

لارتفاع مشكلة التعليم للجميع تهيمن على معظم الدول الفقيرة والنامية وهي قبلة موقوتة ينبغي معالجتها باعتبارها مصدراً للجهل والتخلف وتساهم في زيادة أزمة الجوع والفقر بالرغم من تراجع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الوطن العربي. إلى ما يوازي ٦،٦ مليون طفل من بينهم ٥٥٪ من الإناث وتراجع معدلات الأمية لدى الكبار والتي من المتوقع أن تصل إلى حدود ٨٥ مليون عام ٢٠١٥ إلى أن معدل الوفيات بين الأطفال يزيد عن ١٠٠ طفل لكل ١٠٠ طفل من المواليد الأحياء في كل من جيبوتي وموريتانيا والسودان وغيرها كما يعاني ٢٠٪ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات من تczم متوسط أو حد ينعكس سلباً على تحصيلهم العلمي ويدفعهم إلى الالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة كما في (مصر والسودان واليمن...)^(١٢). وفيما يلي أهم ضرورات تتبع مراحل التعلم لدى الطفل .

توفر الرعاية للأطفال دون السنة الثالثة لا يزال موضوع رعاية الأطفال الصحية والتربية دون السن الثالث يقع كلياً على عاتق الأهل في الدول العربية الفقيرة والنامية مع مشاركة ضعيفة لجمعيات أهلية غير حكومية ولا تزال مشاركة الحكومات العربية محدودة في هذا المجال مما يؤدي إلى وفاة عدد كبير منهم خصوصاً " في الارياض مع التأكيد على التقدم الكبير بالعناية بالأطفال في بعض الدول كلبنان وسوريا والأردن ودول الخليج العربي .

توفر العناية للأطفال في سن الثالثة وما فوق تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في حياة الطفل حيث يمكن اكتشاف مواهبه وتنميتها وتربيتها بطريقة صالحة حيث تلعب هذه المرحلة دوراً أساسياً في ذلك وعلى الدولة أن توفر الوسائل المناسبة لاكتشاف ورعاية المواهب وتنميتها بالتزامن مع تأمين التعليم المدرسي الالزامي والمجاني والرعاية الصحية وغير ذلك.

بالرغم من اعتماد بعض الدول العربية التعليم الالزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية . مما ادى إلى ارتفاع الالتحاق بالمدرسة بنسبة ١١٪ ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٠ ولكن النمو السكاني

في دول عربية أخرى كمصر والسودان وموريتانيا وغيرها ادى إلى انخفاض في متوسط معدل المشاركة في التعليم وتبقى المشكلة الاساس والمتمثلة في عامل الفقر والجهل على مستوى العائلة بالأخص لدى المرأة هو العامل الرئيسي في تفاقم هذه المشكلة التي ينبغي مراعاتها بشكل حاسم عند اطلاق برامج التنمية البشرية^(١٣).

سادساً : متابعة الدراسة بعد المرحلة الابتدائية

إذا كان الفقر والجهل هما العائق الرئيسي أمام العناية بالأطفال والالتحاق بالمدرسة في المرحلة التكميلية والثانوية مع تفاقم مشكلة التحاق الاناث فيها في بلدان عديدة منها السعودية ، مصر ، الصومال ، اليمن ، وغيرها وفي سن ما بعد العاشرة مثلاً يصبح باستطاعة الولد المشاركة في العمل والمساعدة في تامين قوت عائلته خصوصاً في الارياف وفي الضواحي يعود سبب معظم هذه الظاهرة إلى الفقر وعدم القدرة على تامين وسائل وموارد اضافية مساعدة للعائلات وللمجتمع وحيث يبلغ معدل الاطفال الذين يكملون دراستهم من ٤٨٪ إلى ٥٥٪ في الدول الفقيرة كالسودان، مصر، اليمن، العراق، جيبوتي، موريتانيا وهو اقرب إلى ١٠٠٪ في دول الخليج العربي ولبنان والأردن وسوريا وهذا ما يستدعي البحث عن الاسباب الكامنة وراء ذلك وتحسين البيئة المدرسية والاجتماعية للسكان واجراء ما يلزم لتشجيع الانتساب إلى المراحل التعليمية التالية المبينة في الجدول(٢) :

جدول رقم (٢)

توزيع معدلات محو الامية والانتساب إلى التعليم في الوطن العربي

الدولة	معدل محو الامية لدى البالغين %	معدل محو الامية لدى الشباب %	معدل الانتساب إلى الابتدائي %	معدل الانتساب إلى الثانوي %	معدل في الصف الخامس من المرحلة الابتدائية	معدل الاطفال في الصف الخامس من المرحلة الابتدائية	طلاب تعليم عالي في العلوم والهندسة والانتاج والانشاءات
الكويت	٩٣.٣	٩٩.٧	٨٧	٧٨	-	-	-
قطر	٨٩.٠	٩٥.٩	٩٦	٩٠	-	-	١٩
الامارات	٨٨.٧	٩٧.٠	٧١	٥٧	٩٧	-	-
ليبيا	٨٤.٢	٩٨.٠	٩٧	-	-	-	٣١
عمان	٨١.٤	٩٧.٣	٧٦	٧٥	٩٨	-	٢٠
السعودية	٨٢.٩	٩٥.٨	٧٨	٦٦	٩٦	-	٧١
الأردن	٩١.١	٩٩.٠	٨٩	٧٩	٩٦	-	٢٢
لبنان	-	-	٩٢	-	٩٣	٩٣	٢٤
تونس	٧٤.٣	٩٤.٣	٩٧	٦٥	٩٧	-	١٨
الجزائر	٦٩.٩	٩٠.١	٩٧	٦٦	٩٧	-	١٨
مصر	٧١.٤	٨٤.٤	٩٤	٨٢	٩٤	-	-
المغرب	٥٢.٣	٧٠.٥	٨٦	٣٥	٣٣	-	-
السودان	٦٠.٩	٧٧.٢	٤٣	-	٧٩	-	-
اليمن	٥٤.١	٧٥.٢	٧٥	-	٧٣	-	-
الاراضي الفلسطينية	٩٢.٤	٩.٩	٨٠	٩٥	-	١٨	-
سوريا	٨٠.٨	٩٢.٥	٩٥	٦٢	٩٣	-	-

سابعاً : الانتساب إلى المراحل الثانوية

بالرغم من الرامية ومجانية التعليم في المراحل الابتدائية في بعض الدول العربية لا تزال هناك حاجة للعمل على تشجيع الالتحاق بالمدارس الثانوية وتحسين جودة التعليم والتأهيل للانتساب إلى التعليم العالي بفروعه واحتصاصاته وفتح برامج ثانوية متخصصة أو فنية مع مراعاة قدرة الطلاب على استيعاب البرامج التعليمية وهضمهم لمضامينها وقدرة الأساتذة على ايصاله بشكل جيد لهم بالإضافة إلى معالجة مؤشرات الرسوب والتوجه بطرق حديثة تجعل من الممكن استخلاص العبر وتطوير العملية التربوية كما نجد ضرورة جعل المرحلة الثانوية تحصصية وتقسيمها إلى فنية ، مهنية ، واقتصادية ، علمية بحثة وغير ذلك وفقاً لرؤية محددة تخدم الاستراتيجية العامة والأهداف المحددة للعملية التربوية . وتشير البيانات الاحصائية في الدول العربية إلى وجود ما يقارب ٢٧ مليون تلميذ مسجل في المدارس الثانوية بزيادة ٢٣ % عن العدد المسجل في عام ١٩٩٩ .

ولكن دولاً أخرى كالعراق وجيوبولي واليمن والمغرب والسودان تقل فيها نسبة القيد في مرحلة الثانوية عن ٥٠ % من مجموع التلامذة الذين بإمكانهم الانتقال إليها من المراحل السابقة وتصل إلى حوالي ٩٠ % في دول أخرى كدول الخليج ولبنان والأردن وغيرها كما سجلت نسبة القيد ارتفاعاً "ملحوظاً" بنسبة توازي حوالي ٢٥ % في دول كجيوبولي والعراق واليمن والسودان نظراً "لجهود التي تبذلها حكومتها والخفاضاً" بنسبة ٩١ % في الدول الأخرى كإمارات العربية المتحدة بالرغم من جهودها في هذا المجال ^(١٥) .

المبحث الثاني

استراتيجيات تطوير التعليم العالي في الوطن العربي

إنطلاقاً من واقع التعليم العالي ومستلزمات التنمية البشرية لا بد من تصور آليات لتحسين جودته وربطه بحاجات المجتمع ليتمكن من لعب الدور المطلوب منه في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق نوع من الامان للدولة يجب ان تراعي هذه الآليات المستوى الثقافي للمجتمع ومستويات التعليم ما قبل الجامعي والقدرات المالية والتصوير العام للهيئات الاقتصادية وما هو مطلوب تحقيقه على صعيد بناء اقتصاديات جديدة وتعزيز معدلات النمو في مختلف القطاعات. وفيما يلي نستعرض اهم المحاور التي تمثل استراتيجية التعليم في الوطن العربي.

أولاً : رسالة التعليم العالي وأهدافه

يعد وضع "الرسالة" للتعليم العالي أو "الرؤية الوطنية" التي على أساسها يتم تحديد الأهداف الرئيسية المطلوبة لتحقيق التنمية البشرية و الاقتصادية من اهم المواضيع التي يجب أن تقوم بها الحكومات كمقدمة لبرمجة خطواتها في مجال بناء تعليم عالي جيد يساهم في تنفيذ وإنجاز الأهداف الموضوعة، كما يجب صياغة رسالة وتحديد اهداف خاصة لكل مؤسسة تعليمية بحيث تتفق جميع الأهداف مجتمعة لتنفيذ الهدف الرئيسي الموضوع، وتساهم في تحقيق الرؤية الوطنية الموضوعة له ولقد بادرت بعض الدول العربية كالاردن والإمارات ولبنان إلى وضع سياسات وخطط وطنية وهي تعمل على برمجة الخطوات الالزمة وإنجاز الأهداف المطلوبة وتحديد أهداف التعليم العالي.

وفي موازاة ذلك يؤكد اداء بعض الحكومات العربية بشكل واضح على نظرتهم للتعليم العالي كاستثمار سلبي وغير منتج لذا نلاحظ تراجعاً للميزانيات الحكومية المخصصة لتمويل الجامعات (عدا بعض دول الخليج العربي) في كل من مصر والمغرب ولبنان وموريتانيا وجيبيوتي وغيرها بالرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي كما ان الرقابة الأهلية والحكومية

على معايير الجودة والمواءمة والتوعية غير واضحة وغير محددة ونلاحظ انفلات التعليم الخاص دون رقابة ذاتية أو غير ذاتية وعدم اشراك مؤسسات التعليم العالي بتقديم المشورة لمراكز القرار أو المشاركة في المشاريع الحكومية والخاصة.

ثانياً : تمويل التعليم العالمي

يمكن تقسيم الجامعات العربية من حيث التمويل وفقاً للدخل الوطني للدولة في بينما هو مرتفع في الدول العربية الغنية (كدول الخليج) نراه ضعيفاً في الدول الأخرى كلبنان ومصر والأردن واليمن والمغرب وغيرها. وفي الإجمال فان تمويل التعليم العالي في الدول العربية وبنسبة تصل من ٦٠٪ من إجمالي التمويل في الدول العربية الفقيرة والمتوسطة النمو بينما يصل إلى أكثر من ٩٠٪ في الدول الغنية . ويترافق الإنفاق على التعليم في الكويت ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق العام على التعليم في جميع مستوياته والبالغ ٥٥.١٪ من إجمالي الناتج المحلي وفي ليبيا بلغ الإنفاق على التعليم العالي ٦٩٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم البالغ ٢٠.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي وفي عمان بلغ على التوالي ٣١٪ من ٧٪ من ٢٠.٦٪ وفي تونس ٢٢٪ من أصل ٧.٣٪ وفي المغرب ١٦٪ من أصل ٦.٧٪ وفي السودان ١١٪ من أصل ٦٠٪ وفي جوبتي ١٥٪ من أصل ٧.٩٪ أما في قطر فبلغ الإنفاق على التعليم ١.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي موزعة على كافة المراحل وفي الإمارات ٩.٦٪ موزعة على كافة المراحل وتعتبر مساهمة قطاع الخدمات والأعمال في تمويل التعليم العالي ضئيلاً للغاية ويتراوح بين ١٠٪ و ٠٪ عدا بعض المؤسسات الأهلية التي توفر منحاً جامعية لبعض الطلاب حيث نجد التجهيزات متواضعة لبعض المختبرات ويعطي الأهالي المستفيدين النقص في التمويل ومصاريف الدراسة ويقدر حجم الإنفاق ٢.١٪ من الإنفاق العالمي والإجمالي على التعليم وهو معدل مقبول نسبياً ولكنه يرتكز في بعض الدول العربية الغنية أما في الدول العربية الأخرى فالكاف يكفي التمويل الحكومي وبعض النفقات الأخرى كالصيانة وشراء التجهيزات وبعض المعدات الضرورية لزوم تشغيل المختبرات والباقي يقع على عاتق الطلاب^(١٦).

كما تعاني الدولة من مشكلة الهدر في الانفاق وارتفاع تكلفة التعليم مقارنة بمتوسط الكلفة العالمية وكلما كانت الدولة فقيرة كلما زادت التكلفة بالنسبة للطالب وهذا هو عائق اضافي .

ونظرا لتنوع النظم والبيئية والاكاديمية والاختلافات واحتلاف مستويات التعليم وهياكله الاساسية و مراعاة السياسات الدولية التي تهدف إلى جعل التعليم العالي في متناول الجميع ولتحقيق الحراك الأكاديمي بالتزامن مع الحرية والاستقلالية للجامعات أصبح موضوع الجودة أساسيا تؤكد عليه المنظمات الدولية ويهدف إلى ضمان مؤهلات المتعلمين وتزويدهم بالمعارف المتقدمة والتقنيات الالازمة لدخولهم إلى سوق العمل . وتعني جودة التعليم جميع النظم والآليات التي تؤدي إلى ضمان المحافظة على مستوى مخرجات التعليم العالي وتحسينها . ونظام الجودة هو عبارة عن اليه عمل ونشاطات تستحدثها المؤسسة التعليمية لتؤكد نفسها وللآخرين ان الظروف قد هيأت كي يبلغ الطلاب المستويات القياسية التي حددتها المؤسسة لنفسها والتي تسمح للخريجين العاملين للمنافسة في سوق العمل .

ولا يمكن فصل الجودة عن الملازمة لديمقراطية التعليم وجعله متاحا للجميع يفترض التفاعل مع سوق العمل وضخ كوادر مؤهلة على المنافسة والصمود وجه التغيرات التي يعانيها سوق العمل ومتطلبات اربابه في ضوء الازمات التي قد يعانيها بعض الدول . وانفتاح الدول على بعضها لتجعل من ضمان الجودة هما رئيسيا لكل مؤسسة تسعى إلى تزويد الطلاب بمهارات الازمة لجحارة العصر . ولضمان الجودة ينبغي على مؤسسات التعليم العالي ان تعمل على^(١٧):

١. تحسين جودة مستوى العاملين : فالعاملون في مؤسسات التعليم العالي يجب ان يتمتعوا بمهارات ومستويات رفيعة تجعلهم قادرين على مواجهة مشاكل العمل والبحث العلمي والتطور الذاتي اضافة إلى تمعتهم بمتطلبات وقيم اخلاقية رفيعة . إلى جانب مهارات المعلمين من الاساتذة وموظفي، ويجب على المؤسسة ان تؤمن مكانة اجتماعية ومالية لائقة للمدرسين لكي يتفرقوا للبحث العلمي ولإعطاء كل ما يتقنوه من مهارات إلى تلاميذهم كما يجب وضع حواجز تشجع الباحثين على العمل متظايرين ضمن فرق

متعددة الاختصاصات تعنى بمشروعات بحثية وتدرس الموضوع من جوانب شتى تلبي حاجة المجتمع وتعمل على تنمية الموارد البشرية والاقتصادية .

٢. معاجلة مشكلة "الحركة الأكاديمية" ووضع شروط ومعايير مسابقة "امتحانات؛ معادلات وغير ذلك" للانتساب إلى التعليم مع الحرص على جعل التعليم متاحاً للجميع ضمن مقدرات كل شخص ومؤهلاته .

٣. تحديث مناهجها بواسطة الأساتذة لجعلها تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة. وتلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل. وهذا يعني أن جودة برنامج والمناهج تعتبر جزءاً لا يتجزأ من جودة العاملين والمدرسين في التعليم وهي ترتكز على جودة الأهداف الموضوعة للتعليم ومدى تلاوتها للسياسات الوطنية .

٤. المشاركة في تحسين مستوى مؤهلات الطلاب في المراحل كافة والتأكد على تعديل المناهج التربوية في التعليم العام وتبويع المرحلة الثانوية بما يتلاءم مع التخصصات الجديدة في التعليم العالي وحالات عالم الاعمال، مع التشديد على التشاور المستمر في مراحل التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي.

٥. تطوير وتحسين مستوى البنية الأساسية والبيئية الداخلية والخارجية للتعليم العالي اذ تفترض جودة التدريس والبحث توفر موارد مالية كافية لتمويل المشاريع وتجهيزات ولوازم كمشاغل حرفية ومخابر ومكتبات. وكلما كان التفاعل كبيراً مع العالم كلما توفرت ظروف الابتكار والابداع بالتزامن مع تخريج جامعيين مزودين بمهارات واسعة وما لا شك فيه أن البناء الخارجي للجامعة له دور نفسي على العاملين بداخله بحيث يشعر الجامعيين بانتمائهم إلى مؤسسة قوية وفاعلة لا ينقصها التجهيزات أو التكنولوجيات الحديثة.

٦. تطويراليات وتنظيم طائق تقييم الامتحانات وطرح الاسئلة وشروط النجاح ووضع معايير واضحة ومحددة للتأهيل المسبق والمستمر للطلاب والمعاملين مع مراجعة النتائج والبحث عن اسباب الخلل القائم بهدف تحسين الانشطة والنتائج .

٧. المحافظة على الاستقلال الذاتي للمؤسسات والمسؤولية الذاتية والأخلاقية والمعنوية للأساتذة والإدارة والعاملين والخضوع لمساءلة هدف تحسين الأداء.

ثالثاً: الملاءمة أو المواءمة في التعليم العالي

الملاءمة أو المواءمة، تعني دور التعلم العالي ومكانته في المجتمع ومهامه فيما يتعلق بعملية التعليم والبحث العلمي وصلاته بعالم العمل وعلاقته مع الدولة وواجهه تفاعله مع مستويات واشكال تعليم اخرى ومواكبته لحاجات ومتطلبات المجتمع على كافة الصعد الاقتصادية والإثنائية والتربوية والاجتماعية وغير ذلك. من هنا تعتبر "الملاءمة" من المجالات المهمة التي تهتم بها الهيئات الدولية المهتمة بالتربيـة والثقافة والعلوم وتعتبرها من ضمن الأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي الذي يسعى إلى تحقيقها وتحث الدول على العمل لبلوغ هذا الهدف بعد التحولات الجذرية في البنـى الاقتصادية والعلـمية والتـكنـولوجـية التي حدثت خلال السنـوات الأخيرة بحيث يتوجـب على التعليم العـالـي ان يـضـطـلـع بـدورـأسـاسـي في التـنـمـيـة البـشـرـيـة والـاقـتصـاديـة لـلـمـجـتمـعـ. ويـتـمـحـورـ مـفـهـومـ "ـالمـلاـءـمـةـ"ـ حولـ:-

١- التلاقي مع السياسات العامة للدولة: يتمثل دور الجامعات في تزويد السياسيين والحكومات والبرلمانات بالمعلومات المستمدـة من أعمـالـهـ الـبـحـثـيـةـ كـيـ يـتـمـكـنـواـ منـ اـتـخـاذـ الإـجـرـاءـاتـ الـمـنـاسـبـةـ وـاتـبـاعـ سـيـاسـاتـ رـشـيدـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ وـخـدـمـةـ الـجـمـعـ الـعـالـيـ انـ يـدـيرـ بـنـوـكـ مـعـطـيـاتـ خـاصـةـ وـيـتـوـلـيـ أـعـمـالـ التـحـلـيلـ وـالـنـقـدـ وـاستـخـرـاجـ النـتـائـجـ وـيـقـدـمـ المشـورـةـ ليـشـكـلـ عـامـلـاـ مـحـركـاـ لـإـنـمـاءـ الـجـمـعـ.

٢- التلاقي مع عالم العمل: أدت العولمة والحركة الاقتصادية للشركات الكبـرىـ والصـغـرىـ علىـ الصـعدـ الـمـخـلـيـةـ وـالـدـولـيـةـ وـتـحـديـثـ عمـلـيـاتـ الـأـنـتـاجـ وـالـتـسـوـيـقـ وـالـحـاجـةـ إـلـىـ اـنـتـاجـ سـلـعـ وـمـوـادـ اـسـتـهـلـاكـيـةـ جـديـدةـ وـأـجـهـزـةـ مـعـقـدـةـ ذـاـتـ اـهـدـافـ مـخـتـلـفـةـ إـلـىـ زـيـادـةـ الـحـاجـةـ إـلـىـ اـيـدـيـ عـاملـةـ مـاهـرـةـ وـمـؤـهـلـةـ وـالـىـ اـخـتـصـاصـيـنـ جـددـ يـتـمـيـزـونـ بـقـدـرـةـ كـبـيرـةـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ التـكـنـولـوـجـياـ الـحـدـيـثـةـ وـالـتـفـاعـلـ معـهـاـ وـهـذـاـ بـدـورـهـ يـحـتـاجـ إـلـىـ تـحـديـثـ وـتـعـدـيلـ مـنـاهـجـ الـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ وـدـورـهـ وـمـهـامـهـ بـحـيثـ يـتـفـاعـلـ عـالـمـ الـعـملـ وـيـزـوـدـهـ بـأـدـوـاتـ اـنـتـاجـ تـقـنـيـةـ وـبـشـرـيـةـ جـديـدةـ فـيـغـنـيـ هـذـاـ عـالـمـ

ويغتني بدوره كما يجب ان يتعاون مع الجامعات على صعيد البحث العلمي وتمويله وان يعتبر التعليم العالي استثماراً بحد ذاته وعلى التعليم العالي بدوره ان يعمل على تطوير مناهجه الدراسية وان ينتقل من " نقل المعرفة إلى عملية استحداث المعرفة وان يتخذ موقفاً استباقياً أزاء عالم العمل عن طريق تحليل مجالات واشكال العمل الناشئة والتبنّؤ بها والاستعداد لها وان يؤمن عملية التدريب والتأهيل المستمر للعاملين.

٣-التلاقي مع المستويات الأخرى للنظام التعليمي: يجب على التعليم العالي ان يعمل على تعديل المناهج التربوية للتعليم العام وان يعمل على اعداد وتأهيل المعلمين ولكافحة المراحل وعليه ان يركز ابجاته التربوية على تحليل وتقييم مستويات النظام التعليمي وتأهيل المدارس والعمل على تزويدها بالوسائل التربوية المتقدمة.

٤ - التلاقي مع الجميع: ينبغي على التعليم العالي ان يؤمن الانخراط للجميع دون تمييز أو تفرقة على قاعدة ان التعليم هو حق من حقوق الإنسان من هنا يجب على الدول ان تعمل على تعزيز ديمقراطية التعليم وجعله متاحاً للجميع دون تفرقة في العنصر والمذهب والอายุ والجنس واللون وان يتساوى الجميع في حقوقهم وواجباتهم .

٥ - التلاقي في كل زمان ومكان: يجب توفير فرص التعليم العالي ليتجاوز مع حاجات المجتمع في كل زمان ومكان وان يتجدد ويتغير لينسجم مع طبيعة المعارف المعاصرة وان يتاح لكل شخص العودة إلى المقاعد الدراسية والمشاركة في الحياة الأكادémie وبلغة مستويات جديدة من التدريب المهني.

٦ - التلاقي مع الأساتذة والطلاب: يجب على التعليم العالي ان يؤمن للطلاب تعليماً جيداً ليتمكنهم من دخول معرك الحياة وان يسعى إلى تنمية مواهب الفرد واستقلاله الذاتي واندماجه الاجتماعي وتنمية روح المبادرة والتسامح والتعاون مع غيره.

رابعاً : مرونة وتنويع التعليم العالي

تعد "مرونة وتنويع التعليم" العالي من الخطط الملائمة لتحسين ظروف عمله وتسهيل الانخراط فيه وتحقيق ديمقراطية التعليم ومن المعلوم إن التعليم الكلاسيكي الجامد الذي يتلزم بقيود وشروط وثوابت أكاديمية حد من الانخراط في التعليم ونظراً "للمتغيرات السريعة التي طرأت على المجتمع والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقدم العلمي البارز وانتشار تكنولوجيا المعلومات دفعت العاملين في الحقول التربوية إلى تحديد النظم الأكاديمية وتنويعها ومراجعة البرامج والمناهج والعمل التربوي لتلائم متطلبات العصر الجديد ولربط التعليم العالي مع عالم العمل.

لذلك فان تنويع التعليم العالي يجب إن يراعي^(١٨):

- أ- تنوع الطلاب واهتماماتهم : أجانب ، نظاميون ، عمال ، موظفون.
- ب- تنوع حاجات عالم العمل.
- ج- تنوع مستويات مؤسسات التعليم و أنظمتها واحتضانها.
- د- تنوع مصادر التمويل .
- هـ- التطورات العلمية وتقدم نظم الاتصالات والمعلومات.
- وـ- تنوع هيكليات أنظمة الدراسة.

إن تنوع الطلاب ينبع عن اختلاف عقائدهم وثقافاتهم ومؤهلاتهم وتأمين الظروف التربوية لجعل العالم متاحاً للجميع على قدم المساواة دون النظر في شهاداتهم الثانوية أو في الجنس أو في العرق أو في العمر والتأهيل المستمر للمتزوجين لتوافق مع حاجات التنمية البشرية والاقتصادية.

خامساً : التعليم العالي و متطلبات عالم العمل

من التحديات التي تواجه التعليم العالي تحدي التكيف مع عالم العمل و الإجابة عن تساؤلاته وهذا ما تفرضه الحياة الاقتصادية الجديدة الناشئة واعتماد سياسة "المواءمة" والجودة فيه فان الاقتصاد العالمي الجديد القائم على الابتكار والإبداع والمعرفة والتقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافق ذلك من تأسيس الشركات الصغيرة واندماج بعضها في شركات متعددة التمويل والوظائف والتمرکز في مراكز قريبة وبعيدة إقليمية ودولية وتعديل مسالك الإنتاج الصناعي واعتماده على المعلوماتية والذكاء الاصطناعي وغير ذلك مما تفرضه التكنولوجيا المعاصرة أدى إلى تغيرات جذرية في طبيعة ومواصفات الوظائف التي يحتاج إليها عالم العمل والمعارف والمواهب المكتسبة خلال التعليم والتعليم العالي لذلك على التعليم العالي أن يحدد أهدافه الرئيسية وان يعمل على إيجاد توازن بين هدف "المعرفة" بحد ذاتها ومساهمة في التنمية وان يحيب مباشرة على متطلبات عالم العمل لجهة تزويده بالكفاءات العاملة أو لتوظيف نتائج البحث في مجال التنمية الاقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار^(١٩):-

- أ- إن العبور من عالم التعليم العالي إلى عالم العمل أصبح معقداً ويحتاج إلى مؤهلات ومهارات إضافية وعمليات تدريب وتأهيل مستمر للموظفين والعلميين .
- ب- فقدان وظائف قديمة واستحداث وظائف جديدة.
- ج- عدم ثبات عالم العمل والمشاكل التي يواجهها على صعيد الأوضاع الاقتصادية والتنمية لكل دولة وانخفاض معدلات النمو في بعض الدول المتقدمة وارتفاعها كالصين والإمارات وغيرها.
- د- انخفاض معدل الوظائف في القطاع الحكومي وزيادة معدل الوظائف في القطاع الخاص وفي قطاع الخدمات.
- ه - مطالبة أرباب العمل توفير وظائف إضافية بمعارف إضافية في شهادة الموظف في ظل العمل المتساصل لحملة الشهادات خصوصاً في مجال المعلوماتية والاتصالات .

و- انعدام التوازن والأمان في الوظائف الهامشية وعدم ثبات العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وازدياد عدد الوظائف بالدوام الجزئي.

إنطلاقاً من ذلك يجب على التعليم العالي إيجاد متخرج يتمتع بمواصفات العالية :-

- ان يكون متحركاً قادراً على تطوير معارفه والقيام باعمال مختلفة.
- ان يكون قادراً على استيعاب التطورات التكنولوجيا ويفاعل معها .
- ان يكون قادراً على تعليمه وتأهيله طوال حياته المهنية.
- ان يكون قادراً بالتوacial مع البشر ويملك الحس الاجتماعي .
- إن يتمتع بحس المسؤولية وبالشخصية المستقلة .
- إن يتمتع بعقلانية الشراكة والقدرة على العمل ضمن عقلية فريق موحد يتطلع للأهداف .
- إن يستطيع التكيف مع عالم العمل في إطار العولمة وان يكون قادراً على التكيف مع مختلف الثقافات والحضارات وبالمقابل على عالم العمل
- ان يشارك بفاعلية في العملية التعليمية .
- ان يزود عالم التعليم العالي بالإحصائيات الالزمة ويتعاون معه للحصول على النتائج .
- أن يقدم التسهيلات الالزمة للطلاب للقيام بعمليات التدريب والتأهيل المهني .
- أن يساهم في تمويل بعض تجهيزات التعليم العالي والبحث العلمي .
- ان يعتبر الاستثمار في التعليم العالي يؤمن مردوداً طويلاً الأمد.
- أن يسمح ويساعد في الانتقال من العالم الأكاديمي إلى العالم المدني دون شروط أو تعقيدات.
- أن يقوم بخدمات توجيهية واستشارات فنية للطلاب
- أن يعتبر نفسه شريكاً مسؤولاً في التعليم العالي ويساهم في تمويل بعض نشاطاته التي تعود بفائدة مشتركة عليه وعلى التعليم العالي.

سادساً : الانخراط في التعليم العالي

يوصي المجتمع الدولي بحق المواطنين في الانخراط في التعليم العالي على ان التعليم يجب ان يكون متاحاً للجميع في إطار من المساواة الكاملة وفقاً لمؤهلات كل فرد وقدراته فمؤهلات كل فرد و قدراته هي قاعدة لانخراط المواطنين في التعليم العام والعلمي مهما كان لونه و جنسه أو عمره إضافة إلى حقه بالعودة إلى الحياة الجامعية وممارسة التعليم في أي لحظة من حياته المهنية بهدف تنسيق مهاراته و تعميق معارفه.

كما أكدت اليونسكو على حق كل مواطن الالتحاق إلى التعليم العالي على قاعدة "المساواة الكاملة بين المواطنين" ودعت حكومات الدول المعنية إلى ضمان حق الانخراط في التعليم العالي على قاعدة المساواة حسب المؤهلات المكتسبة والأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمعيشية للعائلات وتوفير الضمانات المادية لها^(٢٠).

كما جرى التأكيد إلى حق المرأة الكامل بالانخراط إلى التعليم العالي وتوفير الضمانات الكاملة لهذا الانخراط خصوصاً في الحالات التي تعتبر حكراً للرجال على إضافة ايلاء إلى مشكلة المعوقين والمختللين أهمية خاصة والى مساعدة جميع الذين لا يتمتعون بالمقومات المادية والثقافية والاجتماعية والمعنوية وعلى حق اللاجئين والمحاصرين والذين يعانون من الحرمان من الالتحاق بسهولة إلى التعليم العالي وتوفير جميع المعايير الالزمة لهذا الالتحاق ومن المعلوم ان عدد المنتسبين إلى التعليم العالي في العالم في ازدياد مستمر ويتوقع إن هذا العدد زاد عن ٢٥ مليون طالب في سنة ٢٠٠٧ .

ومن الإجراءات التي تؤدي إلى تشجيع الانخراط في التعليم العالي ما يلي :-

أ- استخدام التكنولوجيا الحديثة والإفادة منها في توسيع نطاق التعليم العالي والتدريب المستمر وإيصاله إلى المناطق النائية .

ب- تنوع التعليم العالي وربطه بعالم العمل .

ج- تسهيل الحراك الأكاديمي ومعادلة الشهادات والاعتراف بالشهادات الجزئية .

ح- اعتماد طرق جديدة في التعليم وان لا يقتصر على التعليم الكلاسيكي الطويل بل ان يتعداه إلى إضافة أنواع جديدة منها.

خ- التعليم القصير مدة محددة تمنح بعدها شهادة تخصص في معرفة معينة .

د- التعليم الفني التطبيقي الجامعي وغير الجامعي .

ذ- متابعة التعليم عن بعد والجامعة الافتراضية .

ه- السماح بالتعليم بغض النظر عن العمر أو تقدم بالسن بل اعتبار التعليم العالي عملية محددة ومستمرة وطويلة الحياة .

و- ديمقراطية التعليم العالي والسماح لكل من يستطيع الالتحاق إلى الجامعة حسب مؤهلاته وقدراته الفكرية والعلمية .

ي- المساهمة في نفقات التعليم عن طريق تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية للطلاب .

سابعاً : التعاون بين الجامعات وأرباب العمل

أدى ازدياد عدد مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة في مختلف الدول إلى حدوث تزاحم في جذب الطلاب وإلى تفاوت في مستوى الخبراء إضافة إلى مشكلة التمويل ، وهنا يجب إيجاد الحلول الممكنة للمحافظة على استمرار المؤسسات التعليمية وجذب الخبراء الكفوءة إليها وتأمين البنية التحتية المتطورة من مختبرات وتجهيزات تساعد على تحسين المستوى الأكاديمي وتساهم بربطه في قطاع الإعمال خصوصا قطاع الصناعة وهنا يمكن دور عالم العمل في ضم الخبراء التطبيقية إلى قطاع التعليم العالي وإقامة قاطع مشترك ضمن المؤسسة التعليمية، حيث يساهم عالم العمل في تأمين الإعمال التطبيقية ويتوفر ما يلزم من معدات وتجهيزات بينما يتولى الأكاديميون مهمة تزويد الطالب بالمعرفة الضرورية ومع تقلص التمويل الحكومي للجامعات، وفي بعض الدول وجب إيجاد موارد مالية جديدة عن طريق المشاركة في سوق العمل والإنتاج مما يستوجب إقامة علاقات تعاون بين قطاعات الإنتاج والمؤسسات التعليمية لما في مصلحة الجانبين إن إقامة هذا التعاون من مصلحة عظمى .

ومن الملاحظ ان الدول النامية تعاني من مشكلة ارتفاع كلفة الإنفاق على التعليم وكلما كانت الدولة فقيرة زادت نسبة الإنفاق لكل طالب مقدرة بالنسبة المئوية المخصصة لتعليم من الناتج القومي الإجمالي وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الإقساط وحصر التعليم العالي بطبقة معينة من الطلاب دون إعطاء الفرصة للجميع من مختلف الفئات الاجتماعية وفقاً لمؤهلاتهم العلمية وهنا يمكن تدخل القطاع الإنتاجي عن طريق إعطاء منح ومساعدات للطلاب خصوصاً الافتوقين منهم وتوجيههم ليوظفوا معارفهم لاحقاً في هذه المؤسسات . وعملية إعطاء المساعدات أما تكون مباشرة أو عن طريق العمل على المشاريع التي يعرضونها على الطلاب وتشكل في نفس الوقت تدريباً مهنياً لهم .

المبحث الثالث

التوجهات الإستراتيجية في العراق حتى عام ٢٠٢٠

أولاً : السياق المؤسسي للتربية والتعليم المنظومة القانونية الإدارية :

- ١- التحدي : تقادم المكونات الادارية والقانونية ، وضعف الممارسات الإدارية والخفاض مستويات العاملين فيها .
- ٢- الغاية : تنظيم المنظومة الادارية والقانونية ، وتحديد ممارسات الادارة وبناء القدرات التخصصية.

الاهداف:

- ١- تشريع قانون جديد لوزارة التربية، وقانون جديد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقانون التعليم الجامعي الاهلي في العراق خلال سنة واحدة من الاعلان عن الاستراتيجية يضمن القضاء على التدخل في العمل وزيادة مستوى اللامركزية وتخول الصالحيات، ودعم استقلالية الجامعات في التعليم العالي والمديريات العامة للتربية
- ٢- تبني الممارسات الحكومية في مؤسسات التربية والتعليم العالي كافة .
- ٣- اعداد التوصيف الوظيفي الكامل في الوزارتين والالتزام التام بتطبيقه.
- ٤- ابقاء الوزارتين بعيدتين عن اي تدخلات في شؤونهما.

الخيارات الاستراتيجية :

- ١- تكليف لجان مختصة بأعداد قانوني التربية والتعليم العالي .
- ٢- الاستفادة من التطبيقات الحكومية .
- ٣- تكليف لجان مختصة بمراجعة التوصيف الوظيفي وتطويره .
- ٤- ضمان عدم تدخل جهات خارجية في أعمال الوزارتين .

ثانياً : البنى التحتية

- ١ - التحدي: النقص الشديد في الابنية المدرسية والجامعة ، وضعف ملاءمة المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية في المؤسسات التربوية والتعليمية .
- ٢ - الغاية: توفير الابنية الكافية للأعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة في رياض الاطفال والمدارس والكليات، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية في المؤسسات التربوية التعليمية كافة .

الاهداف :

- ١ - بناء ١٢٠٠٠ بناية جديدة للمدارس الابتدائية.
- ٢ - بناء ٨٠٠٠ بناية جديدة للمدارس الثانوية .
- ٣ - بناء ١٢٥٠ بناية جديدة للمدارس المهنية .
- ٤ - استحداث ١٥ جامعة حكومية جديدة لغاية ٢٠٢٠ م واستحداث الكليات ومعاهد وأقسام عملية جديدة مع توسيع الطاقة الاستيعابية للكليات ومعاهد القائمة .
- ٥ - اتاحة المجال لفتح الجامعات والكليات الاهلية وفقاً للشروط القانونية والعلمية والموافقة على فتح فروع للجامعات الاجنبية الرصينة في داخل العراق .
- ٦ - توفير الخدمات الصحية والبيئية والنفسية المناسبة كافة في رياض الاطفال و المدارس والكليات والاقسام الداخلية .

الخيارات الاستراتيجية :

- ١ - توفير التخصيصات المالية الازمة لبناء المدارس والجامعات واستكمال متطلباتها كافة .
- ٢ - السعي نحو القطاع الخاص مع الدولة في توفير بعض حاجات من المدارس والجامعات الاهلية الجديدة .
- ٣ - تشجيع الاستثمار في التعليم الجامعي الاهلي مع مراعاة توافر الشروط العلمية والقانونية .
- ٤ - الحصول على الدعم من المنظمات الدولية في مجال بناء المدارس والجامعات .

٥- قيام الحكومات المحلية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بمشاريع تحسين المناخ التنظيمي في المؤسسات التربوية والتعليمية .

ثالثاً : الفرص المتاحة

١- التحدي : انخفاض فرص التعليم الكفاء (التحاق - المساواة - الكفاءة)

٢- الغاية : توفير فرص التعليم الكفاء للجميع .

رابعاً : محور الالتحاق

الاهداف :

١- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال من ٧٪ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٢٠

٢- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المراحل الابتدائية من ٨٩٪ إلى ٩٩٪ عام ٢٠٢٠

٣- تحفيض نسب الرسوب في التعليم العالي بما لا يزيد على ٣٪.

٤- تحفيض نسب الرسوب في الدراسات العليا بما لا يزيد على ١٪.

الخيارات الاستراتيجية :

١- تطوير المناهج الدراسية لتناسب المستويات العلمية للتלמיד والطلبة في مراحل المختلفة تطوير نظم الامتحانات الوزارية وغير الوزارية لعكس المستوى العلمي الحقيقي للتلاميد والطلبة، وبما يتناسب مع المناهج الدراسية .

٢- تطوير وبناء قدرات التدريسين والفنين بما يواكب التقدم في جامعات العالم.

٣- تحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية لتكون بيئة جاذبة للطلبة.

٤- تبني برامج توعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة ، وعدم ترك الدراسة

٥- التوسيع في فتح المدارس في المناطق الريفية والمناطق النائية .

٦- التوسيع في برامج التعليم للكبار؛ و اطلاق برنامج محو الامية في العراق .

خامساً : جودة التربية والتعليم

التحدي: لا توجد اية وحدة تنظيمية في ديوان الوزارة او اي من مديرياتها معنية بإدارة الجودة.

الغاية: انشاء وحدات تنظيمية متخصصة بالجودة في ديوان الوزارة ومديريات التربية في احياء العراق كافة .

المدف :

تحقيق الاستفادة من ادارة الجودة في وزارة التربية .

الخيارات الاستراتيجية :

١ - نشر ثقافة الجودة .

٢ - ادخال العاملين في دورات تدريبية متخصصة .

٣ - اعداد مواصفات الجودة في مجال التربية في ضوء ما هو معتمد اقليميا وعالميا ، والعمل على تطبيقها .

٤ - اجراء مسابقات سنوية بين المدارس التي تبدأ بتطبيق الجودة ، وتحصيص جوائز لمن تحصل على التقييمات .

سادساً : البيئة التعليمية

١ - التحدي : انخفاض مستوى استخدام تقانة المعلومات والاتصالات .

٢ - الغاية : رفع مستوى تقانة المعلومات والاتصالات .

الهدف: تكين العاملين في وزارة التربية من تحقيق اقصى فائدة ممكنة من تقانة المعلومات والاتصالات .

الخيارات الاستراتيجية:

١. رصد تخصصات مالية كافية .

٢. توفير غرفة مستقلة للأساتذة بالتأكد على حملة المراتب العملية المتقدمة (استاذ، استاذ مساعد).

٣. الانفاق على الابنية والمراافق الجامعية.
٤. تخصيص مقاعد لأغراض المطالعة وتبادل المعلومات .
٥. الارتقاء بالمخبرات .
٦. انشاء المزيد من المكتبات الإلكترونية .
٧. توفير المزيد من الحاسوبات للتدريس .
٨. توفير المزيد من الحاسوبات لطلبة الدراسات العليا .
٩. توفير المزيد من الحاسوبات للطلبة.
١٠. توفير المزيد من خطوط الانترنت.

سابعاً : الموارد المعرفية

١ - التحدي : الحاجة إلى مواءمة الموارد المعرفية إلى اسواق العمل، واستجابتها لاحتياجات الطلبة واهتماماتهم .

٢ - الغاية : أن تصبح الموارد المعرفة موائمة لسوق العمل، ومستحبة لاحتياجات الطلبة واهتماماتهم .

المهدف: جعل موارد المعرفة فاعلة في تحقيق ما وجدت من اجله كأحد اركان التعليم والتعلم .
الخيارات الاستراتيجية :

١. ربط المناهج الفلسفية العامة للدولة ، فضلا عن رابطها ببرؤية الوزارة ورسالتها واهدافا.

٢. تضمين المناهج المواضيع الأساسية التي تبني شخصية الطالب .

٣. جعل اعداد الخريجين وتحصصاتهم منسجمة مع التطورات في حاجة المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية المعرفية الفعلية .

٤. جعل المناهج تواكب التطورات الحاصلة في الوسائل التقنية الحديثة على وفق متطلبات التغير العالمية .

٥. تطوير الاليات المتبعة في تطوير المناهج بــالإفادة من الاليات المتبعة في الدول المتقدمة والجامعات الرصينة.
 ٦. إعادة مضامين المناهج ضمن مدد زمنية يتم الاتفاق عليها ، وعلى وفق المعايير الدولية وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة .
 ٧. زيادة الموارد المالية المخصصة للتأليف والترجمة والتي تخدم كلا من التعليم والتعلم
 ٨. تحديد وتطوير المراجع والمصادر والدوريات المتوفرة في مكتبات الجامعات بما يواكب التطور الحاصل في جامعات العالم .
 ٩. الارتقاء بالموارد المعرفية الالازمة لمؤسسات التعليم العالي كما ونوعا.
 ١٠. تحديث المناهج في المؤسسات التعليمية بما يتماشى مع التطورات العالمية وحاجة المجتمع وسوق العمل .
- ثامناً : أعضاء هيئة التدريس**
- ١- التحدى : عدم التوازن في هيكل الالقاب العلمية ، وفي الشهادات العلمية .
 - ٢- الغاية : تحقيق التوازن في هيكل الالقاب العلمية وفي الشهادات العلمية .
 - ٣- تخفيض النسبة من حملة اللقب العلمي (مدرس مساعد) من حوالي (٦٠٪) إلى ما لا يزيد على (٢٠٪) في الجامعات العراقية والكليات التقنية وما لا يزيد عن ٥٠٪ في المعاهد التقنية .
 - ٤- رفع نسبة حملة القب العلمي استاذ حوالي (٥٪) إلى ما لا يقل عن (٢٠٪)
 - ٥- زيادة الفرص امام الاناث لإشغال مناصب رؤساء جامعات وهيئات ، ومساعديهم ، وعمداء كليات و معاهد ورؤساء اقسام علمية.
 - ٦- تقليل الفجوة الواضحة بشكل عام بين المعايير العلمية وكم ونوع اعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الاهلية .
 - ٧- التقليل من الاعتماد الكبير على المحاضرين في الكليات الاهلية وبعض الجامعات الفنية على وجه الخصوص .

٦- زيادة فرص تنمية القدرات القيادية لأعضاء الهيئات التدريسية وسائر قيادات التعليم العالي.

الخيارات الاستراتيجية :

١- التقليل من تعين حاملي شهادة الماجستير كأعضاء من هيئة التدريس في الجامعات العراقية واتاحة امامهم الفرصة للتعيين في هيئة التعليم التقني والهيئة العراقية للحاسبات والمعلومات.

٢- تحفيز اعضاء الهيئة التعليمية لإنجاز البحوث ونشرها، ومن ثم التقديم إلى الترقية العلمية.

٣- المراجعة المستمرة لتعليمات الترقيات العلمية (مع الحفاظ على رصانتها) لكي تكون داعمة وميسرة.

٤- تحفيز اعضاء الهيئة التدريسية (من حملة شهادة الماجستير للحصول على شهادة الدكتوراه) .

٥- اتاحة الفرص للإناث لتننم المناصب القيادية الجامعية .

٦- تحقيق المعايير العلمية بخصوص اعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين في الجامعات والكليات الأهلية.

٧- الحرص على تطبيق المعايير الموضوعية في القيادة الجامعية، بعيدا عن الضغوطات السياسية والاجتماعية في اختيارهم على اساس المحاصصة السياسية والتدخلات الخزبية.

تاسعاً: آليات ضبط الجودة

التحدي : لازالت الآليات ضبط الجودة غير فعالة كما ينبغي .

الغاية : تطوير الآليات ضبط الجودة لتؤدي دورها الفعال .

الاهداف :

١- النهوض بمستوى البنية التحتية ومستلزمات الابنية الجامعية.

٢- تحفيض عدد الطلاب في القاعة الواحدة من (٧١) إلى ما لا يزيد على (٤٠) طالبا.

- ٣- زيادة عدد الكتب المنهجية المؤلفة والمساعدة التي يقوم بتأليفها تدريسيو الكليات الحكومية والاهلية .
- ٤- تحقيق مواءمة المناهج وتوافقها مع المستجدات العلمية .
- ٥- زيادة البحوث المنشورة من (٦٠٪) إلى ما لا يقل عن (٢١٪) والمقبولة للنشر من (٧٠٪) إلى ما لا يقل عن (١٠٪).
- ٦- زيادة المساهمة في العقود البحثية من (الصفر) الوقت الحالي إلى (٢٠٪) في السنة . ٢٠٢٠
- ٧- خفض معدلات التأطير من حوالي (٦٢٪) إلى ما لا يزيد على (٣٠٪).
- ٨- خفض نسبة اعداد المخاضرين الخارجيين إلى اعداد التدريسين من (٤٢٪) إلى ما لا يزيد على (٢٠٪).
- الخيارات الاستراتيجية :
- ١- رفع مؤشر الطالب إلى تدريسي لتأثيره في الرصانة ومستوى خريج الكليات الاهلية
- ٢- العمل على تلافي النقص في الملاكات التدريسية وبالخصوص من ذوي المراتب المتقدمة
- ٣- رفع اجر التدريسي ، وتوفير عوامل الجذب الأخرى (زمالات وبعثات ودراسات عليا وتقاعد مثلاً).
- ٤- تحصيص المزيد من الموارد المالية المخصصة للتأليف والترجمة
- ٥- التحديث المستمر للمراجع والمصادر والدوريات المتوافرة في المكتبات والكليات الاهلية.
- ٦- الطلب من الجامعات والكليات الاهلية ان تكون مبانيها مناسبة توافر فيها السعة المطلوبة أو التصميم المناسب للبيئة الجامعية .
- ٧- حث الجامعات والكليات الاهلية على تملك ابنية خاصة بها لغرض استقرارها وتطويرها.
- ٨- تحسين المناهج الدراسية .

٩ - تقوية الاطر والاليات ومعايير مراقبة وضمان جودة برامج وخرجات الكليات الاهلية.

١٠ - الحث على التنسيق والتفاعل والتكامل بين الكليات الاهلية والجامعات الحكومية.

١١ - الارقاء بمساهمة التعليم الاهلي في المجال البحثي بما يخدم قطاع العمل .

عاشرًا: وجود التعليم التقني

١ - التحدي : لارتفاع مستوى هيئة التعليم التقني دون المستوى المطلوب

٢ - الغاية: رفع مستوى الجودة لأداء هيئة التعليم التقني إلى المستوى المطلوب.

الهدف:

١ - زيادة معدل البحوث المنشورة من (٦٪) إلى ما لا يقل عن (٥٠٪) و المقبول

للنشر (٧٪) إلى ما لا يقل عن (٢٥٪)

٢ - زيادة المصادر المضافة إلى مكتبات التعليم التقني من (٣٥٪) إلى ما لا يزيد

عن (١٠٪) .

٣ - زيادة معدل الزيادات العلمية داخل العراق لمن هم بمرتبة استاذ واستاذ مساعد من

(٣٢٠٠٠٠٥) زيادة إلى ما لا يقل عن (٥٠٠٠)، وخارج العراق من (٣٣٨٠٠) إلى

(٢٠٠٠).

الخيارات الاستراتيجية :

١ - تشجيع التدريسين على نشر البحوث ، وتوفير المتطلبات.

٢ - توفير التخصصات المالية لزيادة نسبة المصادر العلمية المضافة .

٣ - البحث عن الفرص التي تزيد معدلات الإيفاد داخل وخارج العراق.

أحد عشر : الاليات والممارسات المؤسسية باتجاه التحسين المستمر

- ١ - التحدي: لا تزال الاليات والممارسات باتجاه التحسن المستمر دون المستوى المطلوب.
- ٢ - الغاية : ان تكون الاليات و الممارسات المؤسسية عاماً فعالاً في المستوى المستمر .
- الهدف : زيادة معدلات تقويم الاداء العام للمؤسسات التعليمية العراقية في التعليم العالي.
- الخيارات الاستراتيجية : رفع مستوى اداء الافراد (العاملين في الجامعات والكلليات والمعاهد).

اثنا عشر : الكفاءة الخارجية

- ١ - التحدي: لم تتحقق الكفاءة الخارجية المستوى المطلوب بعد .
- ٢ - الغاية : بلوغ الكفاءة الخارجية المستوى المطلوب .
- الاهداف:

 - ١ - تحقيق المواءمة بين سياسة القبول المركزي واحتياجات سوق العمل .
 - ٢ - جعل القبول في المعاهد والجامعات حقاً مشروطاً أساسه الكفاءة .
 - ٣ - تحقيق التنسيق بين منظومتي التربية والتعليم .
 - ٤ - تقليل القبول في الفرع الادبي إلى ما لا يزيد عن ٢٥% من الطلبة الملتحقين بالدراسة الثانوية وينعكس ذلك على قبولهم في الدراستين الجامعتين الأولية والعليا.
 - ٥ - تبني مبدأ التعلم مدى الحياة
 - ٦ - استحداث جامعات وكلليات جديدة مستكملاً لمتطلبات .
 - ٧ - ايجاد آلية للتنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وجهات اخرى بخصوص توافر فرص العمل للخريجين .
 - ٨ - تعزيز علاقات الشراكة مع المجتمع

الخيارات الاستراتيجية :

- ١ - اعداد سياسات القبول في ضوء مساحات الحاجة إلى القوى العاملة والطلب المتزايد على التعليم العالي .
- ٢ - تحفيض النفقات التي لا تؤدي إلى تحسين العملية التعليمية بصورة مباشرة .

٣- تحقيق التوزيع المناسب للطلاب بين الجامعات المختلفة .

ثلاثة عشر: البحث العلمي في التربية والتعليم العالي

البحث العلمي في قطاع التربية :

١- التحدي: لا يزال مركز البحوث والدراسات التربوية غير قادر على انجاز مهماته كما ينبغي .

٢- الغاية : جعل المركز قادرا على القيام بمهماته بشكل فعال .

الهدف: الارتقاء بأداء البحوث والدراسات التربوية .

الخيارات الاستراتيجية :

١- تمكين المركز من اداء دوره بالكامل في رسم السياسة التربوية لتطوير مفاصل النظام التربوي في العراق، وتبني التجارب التجددية ومعالجة المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الوزارة.

٢- ايجاد سبل لتوسيع المركز مع العالم الخارجي والاطلاع على اهم الدراسات والتجارب والمنجزات التربوية في العالم .

٣- ربط المركز بصورة مباشرة مع مركز اتخاذ القرار الاول وفي الوزارة (الوزير) .

أربعة عشر: الإطار المؤسسي للبحث العلمي

١- التحدي : لا توجد منظومة متكاملة لرسم سياسات البحث العلمي ومراقبة تنفيذها، ولا توجد استراتيجيات تحديد اهداف البحث العلمي وسياسته .

الغاية : انشاء هيئة للبحث العلمي في العراق. الهدف تشكيل هيئة متخصصة بالبحث العلمي في العراق .

الخيارات الاستراتيجية :

الغاية: رفع قدرات البحث العلمي .

الاهداف :

- ١ - خفض المعدل العام من (٤) تدريسيين في كل غرفة إلى غرفة مستقلة لكل تدريسي .
- ٢ - رفع نسب الاستيعاب في المختبر والورشة الجامعية من (٤٤٪) إلى (١٠٠٪) .
- ٣ - تحفيض المعدل الاجمالي لعدد التدريسيين لكل حاسبة من (٧) تدريسين / حاسبة ، وصولاً إلى وجود حاسبة لكل تدريسي .
- ٤ - تحفيض المعدل الاجمالي لعدد الدراسات العليا لكل من (٢١) طالب دراسات عليا / حاسبة ، وصولاً إلى وجود حاسبة لكل دراسات عليا .
- ٥ - رفع نسبة حملة مرتبة الأستاذية من (٥٪) إلى ما لا يقل عن (٢٠٪) .
- ٦ - خفض نسبة المدرسين المساعدين من (٥٢٪) إلى ما لا يزيد عن (٢٠٪) .
- ٧ - جعل معدل التكافؤ بين الجنسين في اللقب متقارباً وليس لصالح الذكور كما هو الان (عام ٢٠١١) .
- ٨ - رفع معلم الاشراف على طلبة الدراسات العليا من قبل الاساتذة المؤهلين من اقل من (٤) إلى (١) .
- ٩ - توفير المزيد من الكتب والدوريات العلمية المحكمة ، على ان لا تقل نسبة الاضافة السنوية عن (١٠٪) من العناوين الجديدة للكتب والدوريات .
- ١٠ - (زيادة عدد المشتركين في المكتبة العلمية العراقية الافتراضية IVSL) من حوالي (١٧٠٠٠) مشترك ليبلغ جميع التدريسيين والباحثين العراقيين .
- ١١ - زيادة الاموال المخصصة لتمويل البحث العلمي في كل من الموزعين التشغيلية والاستثمارية .

الخيارات الاستراتيجية:

- ١ - رصد تخصيصات مالية كافية .
- ٢ - توفير غرف مستقلة للأساتذة .
- ٣ - بناء مزيد من المختبرات والورشات الجامعية .

- ٤ - اعادة تأهيل المختبرات والورشات الموجودة حاليا (٢٠١١).
- ٥ - توفير المزيد من الحسابات للتدريسين.
- ٦ - توفير المزيد من الحسابات لطلبة الدراسات العليا .
- ٧ - شراء الكتب والدوريات العلمية المحكمة .
- ٨ - تمويل الترقىات العلمية .
- ٩ - تشجيع الترقىات العلمية .
- ١٠ - تشجيع الاناث على الترقىات العلمية .
- ١١ - توفير خدمة الانترنت بصورة افضل
- ١٢ - زيادة اعداد الطلاب المقبولين في الدراسات العليا.

خمسة عشر : نتاجات البحث العلمي

- ١ - التحدي : الانخفاض ملحوظ في البحث العلمي .
- ٢ - الغاية : زيادة النتاج العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

الاهداف :

- ١ - زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي ، ورسائل الماجستير ، واطاریح الدكتوراه.
- ٢ - زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجستير، واطاریح الدكتوراه المنجزة من قبل الاناث.
- ٣ - زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي ، ورسائل الماجستير ، واطاریح الدكتوراه المنجزة في التخصصات الإنسانية .
- ٤ - رفع المعدل العام لحصة الباحثين (التدريسين) من البحث العلمي .
- ٥ - زيادة عدد البحوث المنجزة في مجالات علمة .
- ٦ - رفع معدلات النجاح براءات الاختراع .
- ٧ - رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى خارج العراق.
- ٨ - رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى داخل العراق.

٩- زيادة عدد طلبة الدراسات العليا واساتذتهم المبعدين إلى خارج العراق ضمن برنامج البعثات البحثية .

الخيارات الاستراتيجية :

١- العمل على جعل سياسات القبول بالدراسات العليا ، والتعليمات الخاصة بها مستقرة نسبيا ، وعدم تغييرها سنويا.

٢- الاستفادة من الطاقات المتاحة من حملة الشهادات العليا وذوي الخبرة في وزارات الدولة المشتركة في الإشراف على طلبة الدراسات العليا ، ومناقشتهم واجراء البحوث .

٣- العمل على ربط التدريسين بألقابهم لإيجاد حواجز للنشر، ثم الترقية العملية .

٤- توفير مستلزمات اجراء البحوث بهدف انجازها.

٥- عدم اثقال التدريسين بعدد ساعات تدريس كثيرة خارج النصاب . وتکلفه بتکلیفات اخری . حتى يتاح لهم وقت اکثر لأجراء البحوث

٦- متابعة اجراء نشر البحوث بهدف تيسيرها .

٧- زيادة الرعاية والاهتمام بالمخترعين . وتحفيزهم .

٨- زيادة تبادل الخبرات العلمية مع المؤسسات العلمية داخل العراق وخارجها.

٩- تعزيز (برنامج البعثات البحثية).

الخاتمة

لابد لأي عمل اريد له النجاح. وان يحقق التنمية المرجوة من ان يسبقه عملية تحطيط مبرجة تحول الدافعية أو الحافزية سواء لشخص ما أو مؤسسة، حيث تتحول الفعاليات ضمن الخطط الموضوعة إلى اهداف وهو غاية العمليات ضمن الأهداف الشخصية أو الاهداف المؤسسية .

إن استراتيجية التعليم العالي في أي بلد لن تكون فعالة بالشكل الذي يحقق التنمية المستدامة Sustainable Development) مع غياب خطط تعمل للوصول إلى تحديد جملة من الاستراتيجيات الشاملة التي تأخذ على عاتقها النهوض بواقع المؤسسة التعليمية . وتعتبر في هذه الحالة مطلقة بالشكل الذي من الممكن تعديها على مختلف المستويات لدول العالم. ومنها الدول العربية ، وما انما جزء من منظومة عالمية ارادت لنفسها ان تتبع خطط مبرجة للحيلولة دون حدوث خلل في مفاصل العملية التعليمية ، لذا فأنما وضعنا جملة من الاستراتيجيات وضمن جملة محاور أكدت ضمنا على اهمية تحديد الاهداف والاستراتيجيات المطلوب اتباعها للارتقاء بواقع المؤسسة التعليمية . ومن اللافت للانتباه انما أكدنا ضمنا ان الوصول إلى التنمية التعليمية المستدامة في بلد كالعراق الذي عانى وما زال يعاني من ظروف حملته على عدم قدرته على تحديد الاهداف والتي تعد غاية المؤسسة التعليمية .

المصادر والهوا مث

- ١- لطفي برّكات احمد " فلسفة الوضعية المنطقية والتربية " دار النهضة، ١٩٦٧، ص ٨٣.
- ٢- زكي نجيب محمود " نحو فلسفة علمية " مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٨، ص ٢٢.
- ٣- زكي نجيب، المصدر نفسه، ص ٢٤.
- ٤- تقرير اليونسكو عن التعليم للجميع عام ٢٠٠٨ .

5-Antou , Louise . and Charlotte Witt , ads . Amend
of one s own, Colorado, boulder : west view , 2006 .
p36.d

- ٦- جريدة الصباح العراقية ، ٢١ / ٩ / ٢٠١٠ .
- ٧- معهد اليونسكو للإحصاء ، تقرير الإنفاق العالمي على التعليم ، ٢٠٠٧ .
- ٨- تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ .
- ٩- تقرير اليونيسيف عام ٢٠٠٤ حول وضع الأطفال في العالم .
- ١٠- المجلس العربي للطفولة . ٢٠٠٩.

11-Natonal Expedition civilian Research and
development : state of Israel ministry of science ,2004
,2005 ,2006 , 2007.

- ١٢-التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع . اليونسكو ٢٠٠٧ .
- ١٣-المجلس العربي للطفولة . مصدر سابق .
- ١٤-تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ . الإنفاق على التعليم .
- ١٥-التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع اليونسكو ٢٠٠٧ . مصدر سابق .
- ١٦- تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ . الإنفاق على التعليم .
- ١٧- احمد درويش " تحظيط الموارد البشرية " مطبعة مدبولي، ط١، ٢٠٠٧ ، ص ٩١.

18- Source of the Figures and statistics for all The European countries ,excluding Israel is : Basic science and technology stats is tics , OECD.

. ١٩٩٩ - مؤتمر العلوم الدولي بودابست .

20- unesco courier 2005 .

٢٠- احمد نعيم " التعليم العالي على ابواب القرن الحادي والعشرين " عمان ، ط ١ ،

. ٦٩، ٢٠١٠ ص.

Development of higher education and strategic knowledge Iraq a model.

Assistant Professor Dr. Khalifa Uda Ibrahim Altimimi.
Lecturer Dr. Ali Yassin Abdullah.

Abstract

Stemming from the new challenges that were imposed by the policy of economical and cultural global and the technological development that happened within the last few years specially within the fields of information and communication technology ways which the important one was the information technology which has proved great economical advantages in many countries specially in countries don't have enough natural resources .

Stemming from the role of education and higher education in moving nations to inter the new world and in improving human development levels and to strength the national security for countries .

It's necessary to work in order to improve the quality of higher education in Arab Home lard on the whole and specially in Irag also in its accordance to society and the lab our market , working on putting policy national general and special view to the branches of higher education and determined following of labor's stages that help in carrying fixed aims emerged from it so as to participate in the overall human development for society and to achieve more of economical progress .

Studying defector of educational in the Arab region remakes that there are many challenges like high rate of literacy , and the weak approach to the educational establishments , that became a trouble and necessity imposed itself as realism for any direction to face it and to find subjective solutions for it , considering that there are obvious differences between Arab countries in domain spread this phenomena , that it constraint between poor countries that it reach to per cent 60% and reduce in the rich countries to reach within to percent 10%. That because of that weaknesses of Arab government in this side. That pushes many of their citizens to leave the apporchenity of learning and go to look for job .

To reduce the effect of this phenomena we have to look for many solutions for in order to achieve overall (Iso) .

